



الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

تقرير الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

حول الاستفتاء على الدستور المصري

القاهرة ١٤-١٥ يناير ٢٠١٤

تقرير الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات حول الاستفتاء على الدستور المصري القاهرة ١٤-١٥ يناير ٢٠١٤

الاستفتاء في مصر:

«لا» حاسمة للاخوان و«نعم» ضعيفة للمؤسسة العسكرية

شاركت الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات في تقييم الاستفتاء الذي جرى على الدستور المصري يومي ١٤ و١٥ يناير ٢٠١٤ تخلل الزيارة لقاءات مع الاطراف والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالاضافة الى زيارات ميدانية طالت بعض اللجان. اما اللقاءات فكانت مع الجهات التالية:

- 1- رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان الاستاذ محمد فائق
- 2- نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان الاستاذ عبد الغفار شكر
- 3- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (المدير واعضاء الادارة)
- 4- المنظمة العربية لحقوق الانسان (الامين العام والرئيس)
- 5- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية (الرئيس)
- 6- التحالف الشعبي (الامين العام واعضاء المكتب السياسي)
- 7- التيار الشعبي (اعضاء المكتب السياسي)
- 8- المجموعة الشبابية في التيار الشعبي
- 9- مصر القوية (اعضاء المكتب السياسي)
- 10- الحزب الديمقراطي الاجتماعي (الامين العام واعضاء المكتب السياسي)
- 11- حزب عيش وحرية (تحت التأسيس، احد القيادات)
- 12- حزب الوفد (الامين العام)
- 13- الاستاذ خالد علي (مرشح رئاسي سابق)
- 14- الاستاذ يسري مصطفى (ناشط حقوقي، الصندوق العربي لحقوق الانسان)
- 15- ايحي عقداوي (ناشطة حقوقية)

وبنتيجة الزيارات الميدانية والاطلاع على تقارير المنظمات المشاركة في الرقابة واللقاءات مع الاحزاب والتيارات السياسية المشاركة المعارضة والمقاطعة في الاستفتاء خلص وفد الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات الى الملاحظات التالية :

تمهيد

بداية لا بد من التقدم من الشعب المصري بالتهنئة لانجاز الاستفتاء على الدستور الجديد. وقد جاءت النتيجة ايجابية، بمشاركة ٣٨,٦% من المصريين الذين ادلوا ب.٩٨-١% بنعم (وفق الاعلان الرسمي للجنة العليا للانتخابات).

كما تتوجه الشبكة بالشكر إلى الزملاء في «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» الذين دعموا مشاركة الوفد في مواكبة الاستفتاء على الدستور وكذلك «الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية» التي وفرت كل وسائل النجاح للمهمة. وأخيراً الشكر موصول للزملاء عبد النبي العسكري من «الجمعية البحرينية للشفافية» والذي شارك مع بعثة الشفافية الدولية ونبيل حسن وعباس ابو زيد من «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» واللذان شاركا الى جانب بعثة «الديمقراطية الدولية»، والذين وفروا لوفد الشبكة المعلومات الضرورية لانجاز هذا التقرير.

مقدمة

يأتي الاستفتاء على الدستور بعد انطلاق الموجة الثانية لثورة الشعب المصري في ٣٠ يونيو، والتي أطاحت بالرئيس محمد مرسي وأسست لمرحلة انتقالية جديدة. تضمنت هذه المرحلة تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً انتقالياً للدولة وفق ما ينص عليه الدستور المصري في حال فراغ سدة الرئاسة، ومن ثم تعيين رئيس وأعضاء للحكومة.

وبتاريخ الاول من سبتمبر عيّن الرئيس الانتقالي لجنة لدراسة واقتراح تعديلات على الدستور الذي أقر في استفتاء عام في ١٥ ديسمبر ٢٠١٢. راعت اللجنة تمثيل مختلف القطاعات في المجتمع المصري بما في ذلك القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية. وعرفت بلجنة الخمسين نظراً الى عدد

أعضائها، بالإضافة الى تعيين خمسين عضواً احتياطياً (هناك من يطلق عليها تسمية لجنة المئة) فانضمت السيد عمرو موسى، وزير خارجية مصر السابق والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية رئيساً لها. على أن تنجز مسودة التعديلات خلال ٦٠ يوماً من تاريخ أول اجتماع لها بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٣. لقد كانت مهمة اللجنة القيام بتعديلات على الدستور المطبق (٢٠١٢)، إلا أنها أنجزت نصاً دستورياً جديداً وكاملاً في ١٤ ديسمبر، وقدمته الى الرئيس الانتقالي، فعرضها الرئيس بدوره على الاستفتاء العام يومي ١٤ و١٥ يناير ٢٠١٤.

إن الدستور هو «وعاء النوايا الحسنة» (كريم الشاذلي) حيث أن العبرة تبقى في الالتزام بالنصوص الدستورية وترجمتها في القوانين والتشريعات والسياسات والممارسات. وهذا ما سيفرضه ميزان القوى في المرحلة المقبلة بين القوى التقليدية، القوات المسلحة وبقايا الحزب الوطني ذو المصالح الاقتصادية والقوى الدينية والتيارات الليبرالية واليسارية. من هنا، فإن الاستفتاء لم يكن على الدستور بقدر ما جاء على خريطة الطريق وطبيعة المرحلة الانتقالية، بدليل أن معظم القوى التي شاركت في الاستفتاء لا ترى فيه تلك الوثيقة التي تُرضي طموحاتهم بالكامل بقدر ما يعتبرونه انتقالياً، وهو بالتالي «يؤسس لشرعية جديدة»

و«خريطة الطريق» التي أعلنها الفريق عبد الفتاح السيسي يوم الثالث من يوليو ٢٠١٣، بحضور قيادات سياسية وروحية تتضمن استحقاقات تبدأ بالاستفتاء على التعديلات الدستورية ومن ثم انتخاب مجلس الشعب ورئيس جديد للبلاد. فيكون بالتالي الاستفتاء خطوة باتجاه انجاز خريطة الطريق على تستكمل فصولاً بتنفيذ الاستحقاقين التاليين. إن المرحلة التي سبقت الموجة الثورية الثانية في ٣٠ يونيو وما تلاها من تطورات تؤكد بأن القوات المسلحة ستلعب دوراً أساسياً في المرحلة المقبلة، وبالتالي يتوقف مستقبل المسار الديمقراطي في مصر على طبيعة التحالفات التي ستصيغها مع القوى والاطراف السياسية المشاركة في الخريطة السياسية الحالية.

في الظروف السياسية العامة:

تنقسم الساحة المصرية بين مؤيد للمسار الذي تقوده القوات المسلحة في مصر اليوم والذي يعتبر انه يخوض «حرباً على الارهاب» متمثلاً بال«العصابات المسلحة» التي تقودها جماعة الاخوان المسلمين وشركائها، في حين يعتبر آخرون بان كل المرحلة الانتقالية التي تلت الثالث من يوليو غير شرعية، فهي جاءت نتيجة انقلاب شعبي بدعم من القوات المسلحة اطاح بأول «رئيس مدني منتخب».

وعلى الرغم من هذا الانقسام السياسي الحاد بين مؤيدي المسار الذي تقوده القوات المسلحة والمعارضين لها، يجمع المصريون على أن السلطة التي قامت منذ الثالث من يوليو ٢٠١٣ هي سلطة انتقالية وتكتسب شرعيتها من الدعم العام الذي جاءها من خلال المظاهرات التي انطلقت في الـ٣٠ من يونيو في مختلف انحاء البلاد رفضاً لحكم حزب الحرية والعدالة، التنظيم السياسي الشرعي لجماعة الاخوان المسلمين.

وكان الاخوان المسلمين قد دعوا الى تنظيم الاعتصامات والمظاهرات الاحتجاجية في كافة ارجاء الجمهورية، للمطالبة باطلاق سراح الرئيس المنتخب (د. محمد مرسي) الذي اعتقلته القوات المسلحة وبعودته الى السلطة. وبعد حوالي الشهر من المفاوضات وفشل الوساطات بالتوصل الى حل، قامت القوات المسلحة والقوى الامنية بعملية عسكرية لفض الاعتصام ميدان رابعة العدوية في القاهرة وميدان النهضة بالجيزة. اختلفت التقديرات حول عدد القتلى والمصابين في الأحداث ولكن جاء تقرير وزارة الصحة بـ ٥٧٨ قتيل ونحو ٤٢٠٠ مصاب من الجانبين. ووقعت أعمال عنف في العديد من المحافظات المصرية، حيث ذكرت بعض وسائل الإعلام قيام بعض مؤيدي د. محمد مرسي بحرق ٢١ قسم شرطة وأربع كنائس. وأعلنت الرئاسة حالة الطوارئ لمدة شهر وحظر التجول في عدة محافظات مصرية ابتداء من الساعة التاسعة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً. كما أدى استمرار أعمال الشغب والعنف حتى يومنا هذا الى مقتل أكثر من ألف مواطن واعتقال ما يزيد عن ٢٥٠٠٠ ألف من قيادات وأعضاء ومؤيدي جماعة الاخوان المسلمين.

وقد شملت حملة الاعتقالات عناصر شبابية من «حركة ٦ ابريل» و«كلنا خالد سعيد» وغيرهم من شباب الثورة الذين انتقدوا لجوء السلطة الى استخدام العنف لفض الاعتصام. وأدى صدور احكام قضائية قاسية بحق المتظاهرين، بما في ذلك ما عُرف لاحقاً بقضية القاصرات في مدينة الاسكندرية، الى المزيد من التوجس والقلق على المسار الديمقراطي من قبل المراقبين والعديد من القوى السياسية والتيارات الشبابية. بما في ذلك من قبل جهات دولية كالاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية

واللافات هو اعلان حالة الطوارئ ومن ثم حظر التجمعات السياسية في خطوات تؤدي الى تقييد الحريات العامة والسياسية، ما أثار المزيد من الاعتراض والتوجس من الممارسات غير الديمقراطية للسلطة التي قامت منذ ٣ يوليو ٢٠١٣.

وخلال هذا المشهد الرمادي، تمت تسمية «لجنة الخمسين» التي انيط بها اقتراح تعديلات على دستور ٢٠١٢. وينتقد البعض د الآلية التي تمت من خلالها تسمية لجنة الخمسين ومن ثم المسار غير التشاركي الذي اتبعته خلال فترة عملها ومن قيامها بإعداد مسودة الدستور المستفتى عليها كاملة في الوقت

١- لقد سرب لاحقا حديث للفريق أول السيسي حيث ينتقد لجنة الخمسين لأنها أعدت دستوراً كاملاً في الوقت الذي كان فيه مطلوباً أن تقترح تعديلات على دستور ٢٠١٢. <http://www.198711almslim.net/node>

٢- من المتوقع ان يتم تعديل خريطة الطريق بحيث تجري الانتخابات الرئاسية قبل انتخابات مجلس الشعب وهذا ما سيعلنه رئيس الجمهورية المؤقت المستشار عدلي منصور

في الخلاصة، تتوزع الخارطة السياسية في مصر اليوم بين أربع قوى رئيسية: أولاً القوات المسلحة والامن، والتي تلعب دوراً أساسياً في قيادة المرحلة الانتقالية نظراً إلى أهمية الملف الأمني في مصر حالياً؛ ثانياً القوى ذات الارتباط بالنظام السابق والتي تدور في فلك الحزب الوطني، وهي ترتبط بشكل أساسي بالمصالح الاقتصادية والمؤسسات العامة؛ ثالثاً القوى الدينية والاسلامية والتي تنقسم إلى سلفية متطرفة واخوان مسلمين وهي باتت مجموعة محظرة بعد صدور قرار يعتبرها منظمة إرهابية؛ ورابعاً القوى اليسارية والليبرالية وهي الفئة المنقسمة بين مؤيد للمسار مع بعض التحفظات ومعارض له ويشمل شباب الثورة وبعض التيارات اليسارية

في الظروف التشريعية

ترافقت المرحلة الانتقالية مع صدور قرار يقضي باعلان حالة الطوارئ وحظر التجول، وبمنع التجمع والتظاهر في خطوات أدت إلى تقييد الحريات العامة، وهذا ما ساهم في المزيد من التخوف لدى بعض الاطراف السياسية، ومنها من شارك في التحركات الشعبية في ٣٠ يونيو للاطاحة بالرئيس د. محمد مرسي، إلا انها غير مطمئنة لتنامي دور المؤسسة العسكرية في الخارطة السياسية لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كما استمر الحظر على بعض المؤسسات الدولية التي لم تتمكن من المشاركة في مراقبة وتقييم الاستفتاء بالإضافة إلى حظر التمويل على بعض المنظمات الاهلية والحقوقية المصرية، ما أدى إلى اضعاف العديد من الجهات المحلية التي كانت تقوم بمراقبة ومتابعة المسارات الديمقراطية في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ومن بعدها.

وأدى اعتقال بعض رموز شباب الثورة (حركة ٦ أبريل وكلنا خالد سعيد وغيرهم)، ومداهمة مكاتب احدى المؤسسات الحقوقية واعتقال موظفين عاملين فيها كانوا يعدون لمؤتمر صحافي تضامني مع الاضرابات العمالية، بالإضافة إلى توقيف ٢٨ شاباً في ظروف متنوعة ينتمون إلى «حزب مصر القوية» لانهم قاموا بلصق وتوزيع منشور تدعو المصريين للتصويت بـ«لا» للدستور إلى دفعهم «للانسحاب» من الاستفتاء .

الاعلام

سبقت عملية الاستفتاء سلسلة من القرارات التي قضت باغلاق بعض المحطات التلفزيونية لانها تدعم المعارضة (أو تتعاطف معها) في خطوة تعتبر انتهاكاً لحرية الاعلام. وترافق ذلك مع إيقاف البرامج النقدية في المحطات الخاصة الاخرى (من بينها برنامج للاعلامي المعروف د. باسم يوسف) وكان إنحياز الاعلام لافتاً طيلة الفترة التي واكبت الاستفتاء على الدستور (قبل واثناء وبعد ظهور النتائج)، حيث لم يقتصر الامر على الحملة الاعلانية الضخمة التي دعت المواطنين بالاستفتاء بنعم، والتي غطت معظم المناطق إلا أن الاعلام المصري الخاص والرسمي، قام بحملة غير مسبوقه انخرطت المحطات الرسمية فيها بما لا يفسح في المجال امام الرأي الآخر بالتعليق على الدستور حتى وان كان من بين الاطراف والقوى المشاركة في العملية وهذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول الدافع وراء هذا الانحياز الاعلامي الواضح، وفيما لو كان موجهاً أو طوعياً، ولكن وفي كلتي الحالتين، لم يكن الاعلام في مواكبة الاستفتاء محايداً.

الملاحظات على الدستور

تعتبر معظم القوى السياسية أن الوثيقة الدستورية المستفتى عليها يومي ١٤ و١٥ يناير ٢٠١٤ هي الافضل من ما سبقها من دساتير. ويذهب البعض إلى اعتبارها تعبيراً عن ميزان القوى القائم حالياً؛ فهو يعبر عن مصالح ثلاث فئات شاركت في لجنة الخمسين: أولها القوات المسلحة والجيش التي تمكنت من تضمين الدستور بنوداً تعزز استقلاليتها عن سائر مؤسسات الدولة والابقاء على مادة المحاكم العسكرية، وثانيها السلطة القضائية التي بدورها عززت استقلاليتها وساهمت في تعزيز البنود الحقوقية في الدستور وثالث هذه القوى هي التيارات الاسلامية التي أكدت على الهوية الاسلامية للدولة، رغم أنها لم تتمكن من المحافظة على المادة ٢١٩ من الدستور (وردت في دستور ٢٠١٢ المعلق) والتي نصت على: «الشريعة الاسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتمدة في مذاهب أهل السنة والجماعة»، فيما استقرت المحكمة الدستورية العليا في أحكامها المختلفة على أن مبادئ الشريعة الاسلامية هي: «الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودلالاتها، فهذه الأحكام وحدها هي التي لا يجوز الاجتهاد فيها، وهي تمثل من الشريعة الاسلامية مبادئها الكلية وأصولها الثابتة التي لا تحتمل تأويلاً أو تبديلاً. ومن غير المتصور بالتالي أن يتغير مفهومها تبعاً لتغير الزمان والمكان، إذ هي عصية على التعديل ولا يجوز الخروج عليها»^٢.

ولا تعتبر القوى التي قامت أو شاركت بثورة ٢٥ يناير انه الدستور الذي يؤسس للدولة التي يطمحون إليها، إنما يعتبرون بأنه دستور انتقالي يؤسس لشرعية جديدة. وفي كل الاحوال فان تطبيق الدستور وتعديل المنظومة التشريعية وفق ما جاء فيه من بنود جديدة سيخضع للتوازنات القائمة بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة وكذلك تتأثر بالحركة الاحتجاجية التي يقودها الشباب والقوى الحية في المجتمع من بين الذين يريدون التأسيس للدولة المدنية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مع العلم ان الدستور تضمن في مادتيه ٢١٧ و٢١٨ آية واضحة لتعديله بالكامل او لاحد البنود ولعدد منها فيما لو كان ذلك ضرورياً لاي سبب من الاسباب .

- في تأثير القوى المدنية والليبرالية في صياغة الدستور؛

تبدي معظم الاطراف ارتياحاً لما يقره الدستور من حقوق، تبدأ بالحقوق السياسية التي تطلق التعددية الحزبية والحق في التعبير والتظاهر، ومن ثم يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث حدّد نسباً مئوية من الموازنة العامة للدولة لقطاعات الخدمات الاساسية. كما إنه أعطى المرأة والطفل والشخص ذوي الاعاقة حقوقاً موسعة وغير قابلة للتأويل

الا ان بعض هذه القوى يأخذ على الدستور عدم تحديد طبيعة الاقتصاد المصري وهو لا يشير الى العدالة الاجتماعية علماً انها شكلت هدفاً رئيسياً من أهداف الثورة وغيابها كان من الاسباب الاساسية التي أدت الى قيامها في ٢٥ يناير ٢٠١١.

- في تأثير القوى الاسلامية والدينية في صياغة الدستور؛

عبرت بعض القوى عن مآخذها على الدستور في مجال اعلانه عن الهوية الاسلامية للدولة المصرية كما جاءت في الدستور، فاندرج بعض المآخذ في خانة «تحديد هوية الدولة»، حيث يعتبر البعض أن ذلك جاء لكسب تأييد حزب النور وأنصاره للدستور. كما يأخذ هؤلاء على الدستور الجديد بأنه لا ينص صراحة على مدينة الدولة.

وكان البعض قد توقع بان يضع الدستور قواعد تقضى بفصل الدين عن السياسة منعاً لتكرار تجربة «حكم الإخوان»، وهو ما لم يحدث بالشكل المطلوب

- في تأثير القوات المسلحة على صياغة الدستور؛

من البنود التي تعزز استقلالية المؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية وسائر المؤسسات هو البند المتعلق بتعيين وزير الدفاع والذي يجري وفق ما نصت عليه المادة ٢٣٤ بالتنسيق مع المجلس الاعلى للقوات المسلحة، والتي لها الرأي النهائي في البت بهذا الموضوع. الا ان المادة تبقى سارية المفعول لمدة ثماني سنوات فقط (لولايتين رئيسيتين).

ونص الدستور على إمكان محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، إلا أنه حدد الجرائم التي يحال فيها مدنيون إلى محاكم عسكرية بأربع عشرة جريمة تمثل اعتداء مباشراً على منشآت القوات المسلحة أو معسكراتها أو أفرادها

الوضع الامني:

تميز المشهد السياسي في مصر خلال الفترة التي تلت مظاهرات ٣٠ يونيو بوقوع اضطرابات أمنية وعسكرية في أكثر من محافظة مصرية. كما ترافقت عملية الاستفتاء بوقوع أحداث متفرقة حصلت في أكثر من منطقة، منها حوادث إطلاق نار على القوى الامنية المولجة حماية للجبان (مراكز الاقتراع)، ومنها رمي قنابل يدوية (معظمها زجاجات مولوتوف فيها مسامير ليقع عدد كبير من الاصابات). وقد أشارت القوى السياسية ومعظم المواطنين باصابع الاتهام نحو جماعة الإخوان المسلمين وشركائها بهدف خلق البلبلة ومنع المواطنين من المشاركة الكثيفة بالاستفتاء. وبالمحصلة، أدت أعمال العنف هذه الى مقتل ١١ شخصاً من بين المدنيين وجرح أكثر من ٢٨.

نظمت خلال عملية الاستفتاء تجمعات صغيرة لقطع الطرق وتعميم الاضطرابات في مختلف الاحياء ولاستدراج القوى الامنية للرد عليها لتصعيد التوتر. وقد تم اعتقال اعداد كبيرة من مثيري هذه الاحداث في أكثر من محافظة .

ولكن الانطباع العام السائد هو أن المجرىات العامة للاستفتاء لم تتأثر كثيراً بالاحداث الامنية لا بل عكست قدرة القوى الامنية بموازرة القوات المسلحة على ضبط الاوضاع الامنية وهذا ما عبرت عنه عدد من الاطراف السياسية والمدنية .

قراءة في المشاركة في الاستفتاء:

يقدر المراقبون بان حجم المشاركة لا يتعدى الـ ٣٨,٦% معظمهم من النساء والوافدين وكبار السن في حين لفت الانتباه اعتكاف فئة الشباب والذين يمثلون حوالي الـ ٦٠% من عدد الناخبين المصريين (يصل عدد الناخبين الى الـ ٥٢ مليون مواطن مصري).

ربما يعبر الاقبال المحدود للشباب المصري وعزوفهم عن المشاركة عن شعورهم بالخيبة من كل القوى التقليدية والتيارات السياسية التي قامت بعد ثورة ٢٥ يناير. حيث يعتقد هؤلاء بأنه تم اختطاف الثورة وبالمقابل لم تتحقق اهدافهم المنشودة باقامة دولة ديمقراطية مدنية عادلة تتحقق فيها أحلامهم في توفير فرص عمل لائق وفي العيش بكرامة وبسلام ورفاه.

ويعتبر البعض ان التفاوت في الاقبال على الاستفتاء حسب المناطق من جهة وحسب الفئات العمرية من جهة ثانية هو تعبير عن «التصدع في النسيج الاجتماعي المصري» حيث يشعر سكان المناطق المحسوبة على الإخوان وبعض التيارات الدينية إنه تم اقضاءهم من العملية السياسية ما قد تكون مفاعيله وردود افعاله خطيرة فيما لو لم يتم تدارك ذلك.

كما يرى البعض بان شعور فئة الشباب بشكل عام وخاصة الشباب الذين شاركوا بثورة ٣٠ يونيو بالخيبة من الطبقة السياسية التي اقصتهم ولم تفسح في المجال امام مشاركتهم الفعلية لا بل أمعن في تقييد الحريات العامة لجهة حظر التجمع واتفيد احكام قضائية مجحفة بحق عناصر قيادية هو وراء

٤- حول التفاوت في نسب المشاركة في المناطق فقد سجلت محافظة مرسى مطروح اقل نسبة مشاركة ١٦,٢% والفيوم ٢٣,٧% في حين سجلت المنوفية اعلى نسبة وصلت الى ٥٣,٤% و٥٢,١% في

الغربية

عزوفهم عن المشاركة الكثيفة في الاستفتاء.

في المقابل، فإن المشاركة الكثيفة للمرأة جاءت لتعبر عن الدور الكبير الذي تلعبه المرأة المصرية في المشهد السياسي العام. وهو كذلك جاء كرد فعل على الممارسات التي نالت من حقوقها. ولعل ما جاء في الدستور الجديد من الاعتراف بكامل حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل إنما حفز النساء في مصر على المشاركة حيث شهدت لجان النساء كثافة وطوابير طويلة.

الملاحظات على عملية الاستفتاء

يتعبر فريق الشبكة بان العملية التي اعترتها ثغرات الا انها انتهت بشكل مقبول، من حيث المناخ الامني، وادارة العملية برمتها واداء اللجان والمواطنين. وما سيلبي من ملاحظات يهدف الى تحسين الاداء في المستقبل، خاصة وان بعض هذه الثغرات يمكن تلافيها من خلال التعديلات البسيطة على الاجراءات أو إصدار بعض القرارات والتوضيحات العملية وبالتالي فان الملاحظات التالية لا تؤثر بأي شكل من الاشكال على شرعية النتائج التي اعلنتها اللجنة العليا للانتخابات.

- اللجنة العليا للانتخابات،

لعل أولى الملاحظات جاءت في الانتخابات الماضية هي في طبيعة اللجنة العليا للانتخابات. حيث يجب أن تكون مستقلة عن أي سلطة بما في ذلك عن السلطة القضائية، وقد سبق وأشارت الشبكة في تقارير سابقة حول الانتخابات البرلمانية والرئاسية الى سلبيات ان تشرف السلطة القضائية على الانتخابات والاستفتاءات. ولعل أهم هذه السلبيات تتمثل في سلبيات أن تكون السلطة التنفيذية (وهي اللجنة العليا للانتخابات في هذه الحالة) هي نفسها السلطة القضائية التي سيقع عليها لاحقاً مهمة البت بالطعون والنزاعات التي قد تنشأ بعد إعلان النتائج. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان اللجنة العليا للانتخابات غالباً ما تعطي القضاة مهمة رئاسة اللجان وبالتالي حرية تفسير بنود القانون والبنود التنفيذية، ما يؤدي الى تفاوت في التطبيق وعدم المساواة بين المواطنين أمام القانون، فالبروتوكولات الموزعة على القضاة لم تحدّد بعض التفاصيل والتي لم تتوضح بشكل كافي في المراسيم والقرارات الصادرة عن اللجنة، فتركت للقضاة حرية التقدير والتطبيق

- المراقبة المحلية والدولية:

شهدت آلية اعتماد المراقبين وإعطائهم بطاقات الاعتماد التي تخولهم الدخول الى اللجان بعض البلبلة والاختلالات، حيث أن اللجنة المولجة بذلك لم تعط الجمعيات والجهات التي تقدمت بطلبات وفق الاصول المتبعة وضمن المهل المقترحة، عدد بطاقات الاعتماد التي طلبتها (وصل العدد الى الثلث في معظم الحالات) وهذا ما أضعف القدرة على الرقابة المحلية والدولية في آن كما لوحظ التضييق على المراقبين في بعض اللجان وصولاً الى حد الاعتداء عليهم بالضرب في بعض الحالات، ذلك للحؤول دون قيامهم بواجبهم وبدورهم المستقل على أكمل وجه

- مشاركة «الوافدين»

لاول اعتمدت في الاستفتاء عملية اقتراع الناخبين خارج مكان قيدهم (أي حيث هم مسجلون في دوائر القيد) لا بل في محل اقامتهم، وهؤلاء سموا ب«الوافدين» ، وقد بلغت نسبتهم حوالي ٢٪ فقط من الناخبين، وترتدي مشاركتهم في الاستفتاء وكذلك في الانتخابات الرئاسية القادمة أهمية كبيرة الا انه يخشى من مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية من عملية نقل الاصوات بين الدوائر للتأثير بانتائج وقد اتاحت هذه الاجراءات للوافدين بالمشاركة في اماكن سكنهم ما ساهم في التخفيف من اجراءات الانتقال وبالتالي تسهيل مشاركتهم . وتخفيض كلفتها عليهم. وقد اعتمدت آلية الربط الالكتروني بحيث يتم تسجيل الوافد الكترونياً للحؤول دون مشاركته في أكثر من مكان. وهي عملية تكللت بالنجاح تقنياً وبالتالي يمكن البناء عليها في المستقبل لتسهيل اجراءات مشاركة للناخبين حيث يقطنون الا ان كثافة عدد الوافدين في بعض الدوائر أدت الى حصول حالات تدافع وازدحام يمكن تلافيه في المستقبل للحد من الفوضى التي يتسبب بها في اللجان، من خلال تخصيص عدد اكبر من اللجان وتخصيص لجان خاصة بهم .

- مشاركة المصريين المقيمين في الخارج

لم تكن مشاركة المصريين بالخارج بحجم التوقعات، فالقبال لم يتعد نسبة الـ١٥٪ في الوقت الذي جاءت نتيجة الاقتراع بالخارج بـ٩٥٪ بنعم. وفي كل الاحوال، فان إعلان نتائج إستفتاء غير المقيمين قبل إنطلاق عملية الاستفتاء في مصر يعتبر خرقاً للمعايير الدولية إذ يفترض أن تعلن النتائج بشكل

٥- أظهرت النتائج التي أعلنتها القنصليات والسفارات المصرية، أن نسبة التصويت على دستور ٢٠١٤ كانت أضعف من ٢٠١٢؛ نظراً لمقاطعة عدد كبير من المغتربين للاستفتاء، كما أكدت الإحصائيات بأن قرار اللجنة العليا للانتخابات برفض التصويت على الدستور عن طريق البريد، كان لها أثر كبير في ضعف الإقبال على اللجان على مدار الخمسة أيام المخصصة للتصويت. وكان إجمالي عدد المقيدين في جداول الاستفتاء ٦٨١ ألف ناخب، شارك منهم حوالي ١٠٣ ألف مواطن بنسبة ١٥,١٪. وجاءت النتيجة النهائية موافقة بنسبة ٩٥٪؛ وهو ما يبين التفاوت الشديد بين المشاركة في الاستفتاء على دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٤.

يذكر أن عدد الناخبين المقيدين في جداول الناخبين بالخارج في استفتاء دستور ٢٠١٢ المعطل بلغ ٥٨٦ ألف مصري، شارك في الاستفتاء ٢٤٦ ألف و٧٦٧ بنسبة مشاركة ٤٢٪، وافق عليه ١٦٠ ألف و٧٩٥ بنسبة ٦٥,٨٪، بينما رفضه ٨٣ ألف و٦٨٦ بنسبة رفض ٣٤,٢٪، وفقاً لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات في عام ٢٠١٢.

Read more at <http://elbadil.com/2014/01/14/%d9%86%d8%aa%d8%a7%d8%a6%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b5%d9%88%d9%8a%d8%aa-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%ac-15-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%81%d8%aa%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84/#FjC59CytH4ot6URk.99>

متزامن لان ذلك قد يؤثر على إختيار المستفتين .

- ملاحظات عامة

- لوحظ نقص في بعض الإجراءات اللوجستية والتقنية المتعلقة بعملية الاقتراع والتي من الممكن تفاديها والعمل على تخطيها في أي انتخابات لاحقة :
- لوحظ ان اللوائح فيها عدد كبير من الاخطاء التي يمكن تلافيها في الانتخابات المقبلة فيما لو وضعت آلية لتصويبها وتصحيحها
- بعض رؤساء اللجان (وهم قضاة) أبدوا إنحيازاً أثناء الاستفتاء
- بعض اللجان شهدت دعاية إنتخابية بداخلها (معظمها يدعو الى الانتخاب بنعم، وفي بعض الاحيان القليلة كانت بلا، ذلك حسب المنطقة والقوى المسيطرة عليها.
- بعض الغرف تتضمن أكثر من لجنة واحدة ما ساهم في إحداث فوضى وحالات تدافع أثناء عملية الاقتراع
- عدم جهوزية المراكز لاقتراع ذوي الاحتياجات الخاصة
- التشديد على غمص الأصبع كاملاً بالحبر السري
- بعض اللجان لم تتبع الآلية التقليدية لعملية الفرز لاسيما لجهة التأكد من عدد المشاركين (وتحديداً من قبل رؤساء اللجان) قبل إنطلاق عملية الفرز

التوصيات

- في ضوء الملاحظات أعلاه، تقترح الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات على الجهات المعنية القيام ببعض الخطوات الضرورية بغية تلافي الثغرات والاطفاء وتحسين وتحسين العمليات الانتخابية في المستقبل، خاصة وان الانقسام في الرأي بين المصريين في المرحلة الانتقالية هو مسألة طبيعية ولكنه يتطلب المزيد من الانفتاح والديمقراطية والحريات ليتم استيعابه باقل خسائر ممكنة.
- فيما يلي بعض التوصيات التي يقترحها فريق الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:
- في المناخ السياسي العام
- تطبيق ما جاء في الدستور الجديد من إطلاق للحريات العامة والخاصة لاسيما فيما يتعلق بحرية التعبير في الاعلام مع ضرورة احترام الرأي والرأي الآخر وكذلك الامر بالنسبة الى الحق بالتجمع والتظاهر والاحتجاج
- في المناخ التشريعي
- تعديل القوانين التي تقيد الحريات لاسيما حرية التظاهر وملائمتها مع الاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة والطفل والاشخاص ذوي الاعاقة
- اللجنة العليا للانتخابات
- تعديل تركيبة اللجنة العليا للانتخابات بحيث تتشكل من محامين واعلاميين وقضاة وخبراء انتخابيين وماليين واكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني بدل ان تكون قضائية بحتة وكذلك مراعاة بان يخضع القضاة الذين يرأسون اللجان لقرارات اللجنة العليا والادارة للمنظمة
- في الانتخابات نفسها
- اعتماد آلية لتصويب قوائم الناخبين بشكل مستمر بما يخفف من الاخطاء الواردة فيها
- اعتماد آلية تسمح لكل الجهات المحلية والعربية والدولية التي تتقدم بطلبات المراقبة والمتابعة بالحصول على الاعتماد غير المشروط ووفق المعايير الدولية لمراقبة الانتخابات
- الحد من الدعاية الانتخابية في اللجان وفي المحيط المعتمد
- تطوير آليات مشاركة الوافدين، حيث يخصص لهم عدد أكبر من اللجان بما يخفف من التدافع والتزاحم
- تجهيز المراكز بما يسمح لذوي الاحتياجات الخاصة بالاقتراع باستقلالية تامة
- تعميم البروتوكولات والتعليمات مسبقا وبشكل واضح وموحد على كل اللجان والتخفيف من حالات الاجتهاد خاصة فيما يتعلق باليات الفرز وعد الاصوات

ملاحظات ختامية

تخللت عملية الاستفتاء أخطاء على غير صعيد وفق ما جاء أعلاه في هذا التقرير. إلا ان هذه الاخطاء لا ترتقي إلى حد إبطال الاستفتاء أو التشكيك بنتائجه، ولكنها قد تؤدي الى تعزيز الانقسامات والتصدعات الاجتماعية والسياسية في نسيج المجتمع المصري. لذلك، يجب العودة الى المعايير الدولية لتصويبها وتحسين أداء مختلف الجهات التنظيمية والادارية والامنية والسياسية. كما تستدعي التأمل في المسار المستقبلي للأوضاع في مصر والمرشحة لان تتطور إيجاباً فيما لو انطلقت العملية السياسية بشكل سليم وفتح المجال امام المشاركة السلمية لجميع الافراد والاطراف والجهات السياسية، وبالتالي تعزيز آليات الديمقراطية والحرية. أو أنها تأخذ منحاً سلبياً، خاصةً لو استمر إقصاء المعارضة السلمية وانتهاك الحقوق والحريات.